الأمم المتحدة

E/FFDF/2018/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 March 2018
Arabic
Original: English

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المعني بمتابعة تمويل التنمية
٢٣-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨
متابعة واستعراض النواتج المتوخاة من
تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية
المستدامة لعام ٢٠٣٠

تمويل التنمية: التقدم والآفاق

مذكرة من الأمين العام

موجز

تتضمن هذه المذكرة، التي تسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية لتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ أولَ تقييم للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية. وتستند فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تقريرها إلى الخبرة والتحليلات والبيانات التي جمعها أكثر من ٥٠ عضوا في فرقة العمل. وتستكشف فرقة العمل أيضا تمويل أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيجري استعراضه بتعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، وتناقش التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة الواردة في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والمسائل المناظرة المتعلقة بالبيانات.

190418 020418 18-03974 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في عام ٢٠١٧، ازداد معظم أنواع تدفقات تمويل التنمية، وأُحرز تقدم في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد تحقق هذا التقدم بفضل التحسن الذي حدث على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي، وزيادة الاستثمار، وتحسن ظروف السوق المالية الداعمة. ورغم أن الزخم الإيجابي الحالي ليس موزعاً بالتساوي – ظل معدل نصيب الفرد من النمو سلبيا أو غير ذي شأن في العديد من البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفقر – فمن المتوقع أن يستمر، وأن يوفر منطلقاً لإحراز مزيد من التقدم في تمويل التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٢ – غير أن التحسن الدوري في الاقتصاد العالمي يخفي مواطن ضعف كبيرة ومخاطر في الأجل المتوسط. ويمكن أن يؤدي التشديد غير المنظم في الشروط المالية، وما يرتبط بذلك من زيادات في أسعار الفائدة ومواطن الضعف المرتبطة بالديون، أو اعتماد سياسات منغلقة، أو تصاعد التوترات الجيوسياسية، إلى عرقلة التقدم في مجال التنمية. ويشكل استمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة تحديا أمام تحقيق نمو قوي وتنمية مستدامة. ويشكل الانخفاض في الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية، إلى جانب عودة انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي إلى الارتفاع في عام ٢٠١٧، تذكيراً صارخاً بعدم القدرة، حتى الآن، على مواءمة الاستثمار بما فيه الكفاية مع التنمية المستدامة في المدى البعيد. وإذا لم تعالج العقبات الهيكلية فسوف تستمر في تقويض آفاق التنمية المستدامة. وتتيح دورة التحسن الحالي فرصة لتركيز عملية وضع السياسات على معالجة الشواغل التي ما زالت قائمة منذ أمد بعيد، وعلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر خطة عمل أديس أبابا إطارا للإجراءات الفردية والتعاون الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية. ويقيّم تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٨ التقدم المحرز والثغرات القائمة في مجالات العمل السبعة، ويوفر خيارات سياسية لوضع العالم على الطريق نحو مزيد من النمو والتنمية المستدامين.

٣ – وقد برزت من التحليل، الذي أجرته فرقة العمل، عدة رسائل شاملة منها ما يلي:

(أ) يجب أن تسترشد السياسات والخطط ومجموعات المشاريع باستراتيجيات التنمية المستدامة وأطر التمويل على الصعيد الوطني. فالاستراتيجيات المتكاملة توفر رؤية طويلة المدى تتجاوز الدورات السياسية القصيرة الأجل، وتتغلب على التفكير الانعزالي. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات سياسات وخططاً وأطراً تنظيمية متوسطة الأجل. كذلك يتعين دعم الإجراءات الوطنية بتهيئة بيئة تمكينية عالمية يمكنها أن تيسر الاستثمارات الطويلة الأجل والمتميزة، لا سيما في البلدان النامية؛

(ب) ينبغي أن تكون الحوافز بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في المؤسسات المالية العامة والخاصة متوائمة مع التنمية المستدامة الطويلة الأجل. فبدون أفق استثماري طويل الأجل، لن يتسنى تضمين بعض المخاطر، كتلك التي تنجم عن تغير المناخ، في عمليات صنع القرار. وينبغي استعراض هياكل الحوافز في النظام المالي ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) يساهم التمويل العام والخاص والمختلط في تمويل الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة. وتؤدي الأدوات والنهج المبتكرة إلى إحداث تغييرات سريعة في مشهد تمويل التنمية. ومن شأن خصائص المشاريع والبلدان، وأولويات السياسات الوطنية، أن تحدد نموذج التمويل الأنسب لاستثمارات

محددة، وما هي الجهات الفاعلة التي هي في أفضل وضع لإدارة مخاطر الاستثمار، وتقديم الخدمات بطريقة منصفة وفعالة من حيث التكلفة؛

(د) وتأتي السياسات العامة والإجراءات في صميم خطة عمل أديس أبابا. وتوافر القيادة العامة أمر لا غنى عنه من أجل وضع القواعد، وتقديم التوجيه، وتعزيز الاتساق، والتغلب على القيود التي تعرقل التحول الهيكلي الموجه نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٤ - وهناك ثلاث مسائل شاملة تجري معالجتها في جميع أجزاء التقرير، وهي ما يلي:

(أ) التكنولوجيات الجديدة تدعم التقدم المحرز على نطاق أهداف التنمية المستدامة ومجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا. فهي توفر إمكانيات جديدة للتصدي لتحديات إنمائية طال أمدها، ولكن قوتها التحويلية تثير أيضاً تحديات معقدة، وتضع ضغوطاً في ما يتعلق بالتكيف على الاقتصادات والمجتمعات، بما في ذلك أسواق العمل فيها؛

(ب) ويجب معالجة المساواة بين الجنسين في كل مرحلة من مراحل عملية صنع السياسات ووضع البرامج. فأوجه عدم المساواة بين الجنسين مستمرة على نطاق خطة عمل أديس أبابا. وهذه اللامساواة تهدد النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتضعف أيضا آفاق النمو الشامل. فيتعين مراعاة تعميم المساواة بين الجنسين في السياسات المالية والأعمال التجارية، وإمكانيات الوصول إلى التمويل، والتعاون الإنمائي. ويلزم رصد جميع السياسات التمويلية، لما لها من أثر على المساواة بين الجنسين، وسيتطلب هذا الرصد زيادة في توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس؛

(ج) ينبغي أن يظل التركيز ثابتا على أفقر البلدان وأضعفها، لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وتبلغ الثغرات في التمويل والقدرات حجمها الأكبر في أقل البلدان قدرة على تضييق تلك الثغرات، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية. فينبغي، لدى وضع المعايير وصنع السياسات على الصعيد الدولي، الوفاء بالالتزامات الدولية تجاه البلدان الضعيفة، ومراعاة مصالحها واهتماماتها.

٥ - ويتضمن تقرير عام ٢٠١٨ لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، دراسة للتحديات التي تواجه تمويل أهداف التنمية المستدامة، الذي سيخضع لاستعراض متعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٨؛ والغرض من الدراسة هو المساهمة في تقييم التقدم المحرز في الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك التقرير، تعرض مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا وما يتصل بها من المسائل المتعلقة بالبيانات، باعتبارها اللبنات الأساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه موجز لتوصيات فرقة العمل في كل مجال من مجالات العمل، ويرد شرحها بالتفصيل في التقرير الكامل.

ثانيا – الرسائل الرئيسية والتوصيات الواردة في تقرير عام ٢٠١٨ المقدم من فرقة عمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.

تمويل الاستثمار في مجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة

٦ – أصبح سد الفجوة في الهياكل الأساسية العالمية أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. وقد أُطلقت عدة مبادرات جديدة، على نحو ما نصت عليه خطة عمل أديس أبابا، بما في ذلك المنتدى العالمي للهياكل الأساسية، فضلا عن برامج ومرافق الهياكل الأساسية، والمصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الجديدة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام زيادة الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة في ما يتعلق بالهياكل الأساسية والمجالات الأخرى. ولدعم البلدان في هذا الجهد، يدرس تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التحديات المتصلة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيجري استعراضه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٨، وتحديداً بالنسبة للأهداف ٦ (المياه النظيفة والمرافق الصحية)، و ٧ (توفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة)، و ١١ (المدن والمجتمعات المستدامة)، و ١٢ (الاستهلاك والإنتاج المسؤول)، و ١٥ (حفظ الكائنات البرية).

٧ – وبينما تعتمد نماذج التمويل لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة التي هي قيد الاستعراض على جميع مجالات العمل السبعة في خطة عمل أديس أبابا، فإن المسألة الرئيسية التي تكمن وراء العديد من المناقشات الدولية تتعلق بطبيعة الدور الذي ينبغي أن يؤديه التمويل العام والخاص والمختلط. وتشدد خطة عمل أديس أبابا على أن جميع مصادر التمويل ضرورية، وعلى أنها متكاملة، مع أهداف وخصائص مختلفة تجعلها أكثر أو أقل ملاءمة، حسب السياق والقطاع. وتؤكد خطة عمل أديس أبابا أيضا على إمكانات أدوات التمويل المختلط، وتدعو في الوقت ذاته إلى النظر بعناية في هيكلها واستخدامها المناسبين.

٨ – والقطاعات المشمولة في الفصل المعنون ”تمويل الاستثمار في مجموعة محددة من أهداف التنمية المستدامة“ تتناول، في معظمها، الخدمات والسلع العامة. ولذلك، فإن السلطات العامة الوطنية ودون الوطنية هي المسؤولة في نهاية المطاف عن تقديم الخدمات، ويجب أن تكون السياسات والإجراءات العامة هي القوة الدافعة في هذا الصدد. وتلقي دراسة لأهداف التنمية المستدامة، التي هي قيد الاستعراض، الضوء على عدة أولويات في مجال السياسة العامة، وهي تشمل ما يلي:

(أ) **تعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية**. يشكل توافر مؤسسات قوية، إلى جانب سيادة القانون، نقطة الانطلاق للحوكمة الاقتصادية الفعالة – وينبغي أن تكون هذه مقترنة بأطر تنظيمية تتسم بالشفافية والاتساق والجودة من أجل توجيه الجهات العاملة الخاصة في كل قطاع، وإدارة الاحتكارات الطبيعية، وتشجيع الابتكار، والحد من البيروقراطية، وتعزيز فرص حصول الجميع على خدمات الهياكل الأساسية. وبدون هذه البيئة التمكينية، ستظل مخاطر الاستثمار مرتفعة جدا، وعلى الأرجح، لن يكون أي تمويل أو مجال عمل عام أو خاص ملبياً لاحتياجات الجمهور بطريقة فعالة من حيث التكلفة. كذلك فإن توافر بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي على النطاق الدولي ضروري لدعم استدامة الاستثمارات الطويلة الأجل في القطاعات المستهدفة.

(ب) **وضع خطط الهياكل الأساسية** – ينبغي أن تتكامل خطط الهياكل الأساسية والأطر التمويلية، وأن تتماشى والاستراتيجيات الإنمائية القطرية. وينبغي أن توفر رؤية طويلة المدى (تتجاوز الدورة

السياسية)، وتشمل إجراء مشاورات كافية مع أصحاب المصلحة، وتتضمن تقييمات لتأثير المناخ، والقدرة على التكيف مع المناخ والمسائل الجنسانية. وينبغي أن توظّف خطط الهياكل الأساسية لأغراض التنسيق عبر القطاعات، بحيث تستفيد من أوجه التآزر والترابط (على سبيل المثال، لمحطات الطاقة الكهرمائية تأثير على الطاقة والمياه والنظم الإيكولوجية).

(ج) **ترجمة الخطط إلى مجموعات من المشاريع العالية الجودة** – ستكون ثمة حاجة إلى موارد بشرية ومالية كافية، ومشاريع معدة على نحو كاف، ومشتريات وأطر فعالة للشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص، حسب الاقتضاء، من أجل ترجمة الخطط إلى مجموعات من المشاريع. وفي هذا السياق، يمكن أن تستفيد الحكومات من برامج المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تدعم تطوير مشاريع الهياكل الأساسية القابلة للتكرار والقابلة للقياس.

(د) **تعزيز المالية العامة** – يوفر الإنصاف والإدماج الاجتماعي، وغيرهما من الاعتبارات المتعلقة بالصالح العام أساسا منطقيا للمشاركة العامة عبر التمويل المباشر، أو الإعانات، أو الضمانات أو غير ذلك من الحوافز و/أو اللوائح التنظيمية. غير أن الميزانيات العامة والفضاء المالي في العديد من البلدان مقيدة، حيث تشكل مسألة تحمل الديون مصدر قلق كبير. وهذا يؤكد الحاجة إلى تعزيز الموارد المالية العامة، سواء على الصعيد المحلي، بتحسين الضرائب بوجه عام، وعلى الصعيد الدولي، بالمساعدة الإنمائية الرسمية. و يمكن أن يكون للتعاون بين بلدان الجنوب، وغير ذلك من أشكال التمويل الإنمائي الرسمي، أدوار تكميلية في هذا السياق.

(هـ) **تعبئة القطاع الخاص** – يمكن أن يشارك القطاع الخاص في ملكية المشاريع وتمويلها، حسب الأولويات القطرية والقطاعية (حيث يركز معظم الصفقات على التمويل أو العمليات، لا على الخصخصة، بحد ذاتها). وفي حين يمكن أن يحقق القطاع الخاص حلولا فعالة من حيث التكلفة، فهو كثيرا ما يرتبط بارتفاع تكاليف التمويل، لأن معظم المستثمرين يطالبون بعائد تنافسي لقاء المخاطر التي يتحملونها. ولكي تسهم تدفقات التمويل الخاص إسهاما فعالا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين أن تكون مستقرة وموجهة نحو تحقيق نتائج على المدى البعيد.

(و) **دعم الاستدامة بتسوية الأسعار** – حيثما يكون ممكناً من الناحية الاجتماعية، يمكن أن تتناول مؤشراتُ الأسعار العواملَ الخارجية (مبدأ ''الملوث يدفع'') وتدعم أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مثلاً، من خلال تسعير الكربون أو الإلغاء التدريجي للإعانات الضارة، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، وتقليل الآثار السلبية التي يحتمل أن تنعكس على تنميتها، وذلك بطريقة تحمي الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة، على نحو ما تنص عليه خطة عمل أديس أبابا.

(ز) **تعزيز التعاون الدولي** – تحتاج البلدان النامية إلى دعم كبير في مجال بناء القدرات لإحراز تقدم في النهوض بأهداف التنمية المستدامة التي هي قيد الاستعراض، وإنشاء مؤسسات قادرة على إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة.

٩ – ويمكن أن تسترشد الجهات المعنية صاحبة المصلحة بأولويات السياسات المذكورة أعلاه لدى قيامها بتوسيع نطاق التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة. وقد سلطت التقارير السابقة لفرقة العمل الضوء على عدة عوامل ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تحديد تشكيلات الملكية الخاصة والعامة،

وتشغيل المشاريع وتمويلها، بما في ذلك ما يلي: (أ) ما إذا كانت الاستثمارات ستكون مربحة بما فيه الكفاية لتعويض المستثمرين من القطاع الخاص عن المخاطر التي يتحملونها؛ و (ب) ما إذا كانت الاستثمارات تنتج سلعا أو خدمات يمكن أن توفرها السوق بفعالية، أو ما إذا كانت تتضمن خصائص المنافع العامة (بما في ذلك آثار خارجية إيجابية أو سلبية) التي تتطلب مشاركة من جانب القطاع العام؛ و (ج) ما إذا كان لتدخل القطاع العام ما يسوّغه لأسباب تتعلق بالعدالة الاجتماعية؛ و (د) ما إذا كان بإمكان مستثمري القطاع الخاص تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال حافز الربح.

١٠ - على سبيل المثال، فإن الاستثمارات في النظم الإيكولوجية سوف تحصل على التمويل العام إلى حد بعيد بسبب طابع المنفعة العامة لهذا القطاع، على الرغم من أن المبادرات الخاصة قد تؤدي دوراً في بعض الأحيان، وغالباً ما يكون ذلك بفضل الأعمال الخيرية أو الاستثمار المؤثر إيجابيا[(١)]. ومن المرجح إلى أبعد حد أن يكون التمويل الخاص ملائما في القطاعات التي يمكن أن تحقق فيها المشاريع عوائد كافية، كقطاع الطاقة، مثلاً، وإن كان ذلك مع وجود رقابة عامة، وفي كثير من الأحيان، بدعم حكومي. ويكون استخدام التمويل الخاص أكثر تحديًا في المجالات التي تقلل فيها اعتبارات العدالة وثغرات التمويل الكبيرة فرص الربح، كمجال المياه، مثلاً، حيث استخدمت نماذج مختلفة للتمويل.

١١ - وكما ذكر أعلاه، تشكل البيئات التمكينية على الصعيدين المحلي والدولي عوامل بالغة الأهمية بالنسبة للاستثمار. وحينما تكون المخاطر المتصورة لفشل المشروع مرتفعة فيرجح أن تكون تكلفة التمويل الخاص باهظة. فينبغي أن تأخذ استراتيجيات التمويل في الاعتبار كيفية تجنب إبرام صفقات ذات تكاليف مالية مرتفعة تعكس حدوث مخاطر على الصعيد المحلي طوال مدة مشاريع الهياكل الأساسية، وهو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تعمل من أجل تعزيز مؤسساتها، ومن ثم الحد من المخاطر. وبإمكان المصارف الإنمائية مساعدة البلدان في بناء استراتيجيات التمويل هذه. وهذه الاعتبارات المتعلقة بالتمويل تؤكد أهمية التمويل العام، سواء باعتماد استراتيجيات التمويل المباشرة أو المختلطة. غير أن الاستراتيجيات المختلطة يمكن أن تنشئ أيضا التزامات طارئة يتعين أن تدار بعناية.

١٢ - ويتطلب حجم التمويل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي هي قيد الاستعراض تعبئة مصادر للتمويل على الصعيدين المحلي والدولي على السواء. فغالباً ما يكون التمويل الدولي مكملاً أساسياً للموارد المحلية، ولكنه قد يولّد مخاطر بشأن العملات تصعب إدارتها على الصعيد القطري. فالحاجة إلى حشد التمويل تستدعي دراسة ما إذا كان ممكنا تطوير نُهُج على الصعيد العالمي تسمح بتنويع مخاطر العملات، على سبيل المثال من جانب المصارف الإنمائية.

١٣ - وتتطلب دراسة كيفية إسهام الشركات العامة والخاصة في القطاعات التي هي قيد الاستعراض فهماً أفضل لمصادر التدفقات النقدية، من أجل مواصلة العمليات، وتغطية تكاليف التمويل. ويمكن أن تأتي هذه التدفقات من ثلاثة مصادر رئيسية، هي ما يلي: المستخدمون (التعريفات الجمركية)، والسلطات العامة (الضرائب) والتحويلات من الحكومات الوطنية إلى الحكومات دون الوطنية أو من الشركاء الخارجيين. وتوفر مصادر التدفق النقدي هذه الأساس لحشد تمويل مستحق السداد، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة وغير ميسرة، وهو أمر ضروري لتحقيق الاستثمارات المطلوبة في هذه القطاعات.

(١) مستثمرو القطاع الخاص الذين يسعون إلى تحقيق أثر اجتماعي إيجابي أو بيئي إلى جانب ما يحققونه من أرباح.

١٤ - وتوفر الاعتبارات الأولية الواردة أعلاه إطارا عاما لفهم الهيكل الرأسمالي للاستثمارات في بعض أهداف التنمية المستدامة. غير أن إجراء مزيد من التحليل لخصوصيات القطاعات أمر ضروري للتوصل إلى فهم أفضل لخيارات التمويل الممكنة والواقع العملي لكل قطاع.

الموارد العامة المحلية

١٥ - التمويل العام المحلي أساسي لتوفير المنافع والخدمات العامة، وزيادة المساواة، ودعم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل التمويل العام زيادة العائدات، ووضع ميزانية لاستخدامه وإنفاقه على البرامج العامة، والاستثمار. وينبغي أن تسعى جميع أجزاء عملية التمويل العام إلى أن تتواءم والأولويات القطرية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦ - وتؤثر الهياكل الضريبية على المجتمع والاقتصاد بطرق كثيرة تتجاوز مجال تركيز التمويل العام الضيق. وتساعد الجهود الرامية إلى تعزيز النظم الضريبية التصاعدية، على النحو المطلوب في خطة عمل أديس أبابا، على معالجة أوجه عدم المساواة. وتقدم الضرائب أيضا، حوافز للاستثمار، كالاستثمار في القطاع الخاص، والاستدامة البيئية، والنواتج الصحية، والمجالات الأخرى. ولمعالجة الآثار الواسعة النطاق للنظام الضريبي، تواصل فرقة العمل التوصية باعتماد نُهُج تشارك فيها الحكومة بكاملها في ما يتعلق بالسياسات والإدارة الضريبية. ومن واقع خبرة أعضاء فرقة العمل، فإن إعداد استراتيجيات متوسطة الأجل لإصلاح النظام الضريبي يمكن أن يساعد على شحذ الإرادة السياسية، وتحسين الملكية المجتمعية للإصلاحات، وبناء القدرات اللازمة لتحقيقها. ويمكن تحسين عملية حشد الموارد العامة المحلية بتنفيذ استراتيجيات لتحقيق إيرادات على المدى المتوسط.

١٧ - وينبغي النظر إلى استراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل باعتبارها جزءاً من مجمل الإدارة المالية العامة، مع تحليل آثار الضرائب والإيرادات في سياق توزيع النفقات العامة. وتوافر الفعالية والكفاءة في تحصيل الإيرادات وتقديم الخدمات العامة يمكن أن يعزز العلاقة بين المواطن والدولة بتحسينه جانب المساءلة، وتعزيزه العقد الاجتماعي.

١٨ - ويجب معالجة المساواة بين الجنسين في وضع السياسات والبرامج من أجل بناء نظم الحوكمة التي تستجيب لجميع المواطنين. وينبغي أن تجري الدول الأعضاء تحليلات شاملة لما يترتب على النظم الضريبية، لا على الضرائب الفردية وحدها، من آثار في المسائل الجنسانية، بغية التأكد من أن الإيرادات والنفقات هي أكثر استجابة للاعتبارات الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين. وسوف تتطلب هذه التحليلات بيانات اجتماعية واقتصادية ومالية مفصلة حسب نوع الجنس، والقدرة التحليلية المتصلة بذلك. وبإمكان هيئات التعاون الضريبي الإقليمية والدولية أن تدعم نقل المعرفة وتعزز قدرات الحكومات في هذا الصدد. وينبغي أن تتضمن المبادئ التوجيهية والمنهجيات المتعلقة باستراتيجيات الإيرادات المتوسطة الأجل، وأطر تقييم السياسات الضريبية، وأدوات تشخيص الإدارة الضريبية، منظورا جنسانيا.

١٩ - وتواجه البلدان المتأثرة بالنزاعات تحديات فريدة من نوعها، وتشكل النظم المالية حجر الزاوية في الجهود الرامية إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي وترسخ الثقة ومبدأ المساءلة بين المواطنين والدولة. ويعتمد العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات على الضرائب التجارية باعتبارها مصدرا مهما للإيرادات؛ وبناءً على ذلك، من المهم تطوير آليات قوية لإدارة الجمارك وإنفاذها، فيما تعمل من أجل تنويع القاعدة الضريبية.

٢٠ - وتنطوي الضرائب المفروضة على المنتجات الضارة وغير الصحية، كالتبغ والكحول والمشروبات المحلاة بالسكر، على إمكانية زيادة الإيرادات، بالإضافة إلى تغيير الحوافز والسلوك، ومن ثم تحسين الصحة العامة للسكان. ولذلك، فإن المجتمعات تتلقى فائدة مزدوجة عندما تفرض الحكومات هذه الضرائب من أجل تحقيق أهداف تتعلق بتحسين الصحة وتحقيق الإيرادات.

٢١ - وتنطوي رقمنة الأعمال التجارية والمالية على إمكانية تحسين تحصيل الإيرادات الضريبية، ولكن سرعة وتيرة الابتكار التكنولوجي يمكن أن تفوق أيضا قدرة الدول الأعضاء على رصد تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. فاستخدام التكنولوجيا من أجل إدارة الضرائب، بما في ذلك إنفاذ القوانين الضريبية، يمكن أن يوفر المزيد من المعلومات لسلطات الإيرادات وتمكينها من توسيع القاعدة الضريبية، وتحديد مخاطر الامتثال وتخفيف حدتها، وتحديد المتهربين ومحاكمتهم على نحو أكثر فعالية، وفي نهاية المطاف، توفير وسائل للردع، والحفز على الامتثال الطوعي.

٢٢ - وتدعو خطة عمل أديس أبابا إلى دفع ضرائب في البلدان التي ''يمارس فيها النشاط الاقتصادي وتولّد القيمة''. غير أن رقمنة النماذج التجارية يجعل ذلك أمرًا عسيراً، إذ يصعب تحديد وقياس قيمة الأصول غير الملموسة ومكان توليد القيمة. وفيما يجري الاتفاق على قواعد جديدة في ما يتعلق برقمنة الاقتصاد، تكرر فرقة العمل تأكيد المبدأ الوارد في خطة عمل أديس أبابا الذي ينص على أن الجهود المبذولة في مجال التعاون الضريبي على الصعيد الدولي ينبغي أن تكون شاملة في النهج والنطاق، وينبغي أن تأخذ في الحسبان الاختلافات القائمة في احتياجات وقدرات جميع البلدان.

٢٣ - وقد أُحرز تقدم كبير في معالجة الأبعاد الدولية للضرائب. وأدى التعاون الضريبي الدولي إلى تطبيق معايير دولية جديدة بشأن الشفافية الضريبية، بطرق منها التبادل التلقائي للمعلومات فيما بين السلطات الضريبية. وهناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من القواعد، لا سيما أفقر البلدان. وفي عام ٢٠١٧، أوصت فرقة العمل بإجراء تحليل شامل للآثار المترتبة على الإصلاحات الضريبية على الصعيد الدولي لأغراض التنمية المستدامة. وقد بدأ هذا التحليل، ولكنه لا يزال غير مكتمل، حيث لا يزال بعض البيانات اللازمة غير متوافر.

٢٤ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم حشد الموارد على الصعيد المحلي ضئيلة. وكما ورد في خطة عمل أديس أبابا، ينبغي أن يواصل المانحون زيادة مساهماتهم في بناء القدرات لتعبئة الإيرادات، وأن يفعلوا ذلك عملاً بالتوصيات المتعلقة بتعزيز فعالية الدعم الخارجي من أجل بناء القدرة الضريبية في البلدان النامية، على النحو الذي بينته فرقة العمل في عام ٢٠١٧.

٢٥ - وسيواصل أعضاء فرقة العمل، من جانبهم، تعزيز التعاون، بوسائل منها منتدى التعاون المشترك بشأن المسائل الضريبة لصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي. كذلك فإن دور المنظمات الضريبية الإقليمية حيوي. ولتبادل الخبرات دور رئيسي في تطوير المواقف المشتركة، وينطوي على إمكانات للتعاون الإقليمي بشأن الحوافز الضريبية ومواءمة المعايير. وقد سلّمت الدول الأعضاء بهذا الدور أثناء انعقاد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٧، في حين تتولى المنظمات الضريبية الإقليمية تعزيز شبكاتها العالمية ليتسنى تبادل الخبرات على نطاق أوسع. ومن شأن مواصلة تعزيز المنظمات الضريبية الإقليمية القائمة، وإنشاء هذه المنظمات في المناطق التي لا توجد فيها، أن يسهم في تعزيز التعاون الضريبي الشامل.

٢٦ - وتقر فرقة العمل بالأضرار الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة، وباهتمام الدول الأعضاء في مكافحة هذه الآفة. وستواصل فرقة العمل تقديم تقديرات بقيمة هذه التدفقات على أساس كل عنصر من عناصرها وكل قناة من قنواتها على حدة. وسوف يسهم العديد من الإصلاحات التي تجري مناقشتها عبر التعاون الضريبي الدولي في منع التدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى دور التكنولوجيا في تعزيز الإدارة الضريبية، بإمكان التطورات التكنولوجية أيضا أن تساعد الدول الأعضاء في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بتحسين الإدارات الجمركية، وتطبيق قواعد لمكافحة غسل الأموال، وتشغيل سجلات الملكية الانتفاعية، والإشراف المالي. وتكتسب النُّهج التي تُتبع على نطاق الحكومة بأسرها أهمية إضافية، لأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، من قبيل التلاعب بالفواتير التجارية للسلع، تتطلب التعاون بين العديد من الوكالات والوزارات المختلفة.

٢٧ - وتنطوي أوجه التقدم التكنولوجي أيضا على مخاطر في ما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة. ويمكن أن تؤدي الاحتمالات في ما يتعلق بعدم الكشف عن الهوية، باستخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل تكنولوجيا سلسلة كتل بيانات المعاملات، والعملات الرقمية، إلى زيادة مخاطر التمويل غير المشروع. وبإمكان الدول الأعضاء تعزيز القواعد التنظيمية المتعلقة بالأسواق التي تسهم في النقل غير المشروع للموارد. فالتعاون الدولي على إعادة الأصول المسروقة منصوص عليه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويمكن إدخال المزيد من الاستثمارات في الموارد البشرية والتقنية اللازمة للتعجيل بإعادة الموجودات.

٢٨ - وينبغي أن تكون النفقات والميزنة فعالة وتتماشى والأولويات الوطنية والعالمية. وينبغي توافر البيانات والتزام الشفافية في جانب النفقات المالية العامة، من أجل تقديم خدمات عامة خاضعة للمسائلة وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي التنفيذ القوي لتدابير الشفافية والمشاركة العامة في عملية وضع الميزانية إلى تحسين فعالية التمويل العام.

٢٩ - فالميزنة المراعية للمنظور الجنساني يمكن أن تعزز الاتساق بين الميزانيات الحكومية وأهداف المساواة بين الجنسين بتحديدها الأهداف الرئيسية للمساواة بين الجنسين وتخصيصها التمويل المناسب، فضلاً عن تصميمها نظما ضريبية مراعية للمساواة بين الجنسين. وقد التزمت الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات وتشريعات تعزز المساواة بين الجنسين، وتمكّن جميع النساء والفتيات على جميع المستويات. وبإمكان الدول الأعضاء أن تستخدم المؤسسات العامة للإدارة المالية من أجل تفعيل السياسات المالية المراعية للاعتبارات الجنسانية، وينبغي أن تقيس ما تحرزه من تقدم في ذلك.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٧، قدمت فرقة العمل تحليلا أعمق لتمويل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة. وينطوي بناء نظم للحماية الاجتماعية الشاملة على أوجه تآزر مع السياسات الاجتماعية الأخرى، فضلا عن فوائد إضافية، من قبيل المساعدة على تحسين الإدارة الضريبية، وتقديم المساعدة الطارئة لمواجهة الصدمات الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية، وكوارث النزاعات، وتفشي الأمراض.

٣١ - وفي خطة عمل أديس أبابا، تأكيد على أن بإمكان المصارف الإنمائية الوطنية أن تؤدي دورا حيويا في تمويل التنمية المستدامة. وهناك ما يسوّغ إجراء دراسة أعمق بشأن الطريقة التي يمكن بها أن تعتمد المصارف الإنمائية الوطنية أطراً احترازية لإدارة المخاطر توائم أنشطتها مع الاستثمار الطويل الأجل، وجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٢ - يشكل الاستثمار الخاص والنشاط التجاري جزءا لا يتجزأ من التنمية وخلق فرص للعمل. ومن خلال خطة عمل أديس أبابا، توجه الدعوة إلى الأعمال التجارية للعمل كجهات شريكة، ولتسخير قدراتها الإبداعية من أجل إيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة.

٣٣ - وبعد مرور سنتين على إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتزايد زخم الاستثمارات المستدامة، وتدرك الشركات الخاصة تدريجيا بأن الاستدامة يمكن أن تولّد قيمة على المدى البعيد. وفي الواقع، فإن خطة عام ٢٠٣٠ تولّد فرصًا هائلة للتمويل والاستثمار في المجال التجاري. وقد تبين للجنة الأعمال التجارية والتنمية المستدامة أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يطلق ما تبلغ قيمته ١٢ تريليون دولار من الفرص المتاحة في السوق على نطاق أربعة قطاعات فقط، وهي: الغذاء والزراعة؛ والمدن؛ والطاقة والمواد؛ والصحة والرفاه[٢].

٣٤ - وعلى الرغم من أن الاستثمار شهد انتعاشاً في عام ٢٠١٧، فإن الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة، وخاصة في بعض البلدان النامية (مثل أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية)، لا يزال غير كاف. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، على وجه التحديد، فقد انخفضت مشاركة القطاع الخاص في هذا القطاع في كل سنة منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا في عام ٢٠١٥[٣].

٣٥ - وتحدد السياسات العامة البيئة التمكينية والإطار التنظيمي لاستثمار القطاع الخاص ونشاطه. وقد كلف توافق آراء مونتيري، الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الدول الأعضاء بتهيئة مناخات استثمارية شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ بها، ورغم أن هناك ثغرات ما زالت قائمة، فقد قطع عدد كبير من البلدان أشواطا بعيدة في هذا المجال. فينبغي للبلدان النامية أن تواصل العمل من أجل تهيئة بيئات تنافسية للأنشطة التجارية، ووضع مجموعات من المشاريع ومشاريع قابلة للاستثمار، يدعمها تعاون على النطاق الدولي وتنمية للقدرات، لا سيما بالنسبة للبلدان الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وفي خطة عمل أديس أبابا تؤكد البلدان أيضا أهمية تحسين مواءمة الأنشطة التجارية والقرارات الاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة. فالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات طويلة الأجل. وفي حقيقة الأمر، فمن دون وجود منظور طويل الأجل، لن يتسنى تقييم بعض المخاطر، كالمخاطر المناخية، في عمليات صنع القرارات في القطاع الخاص. أما أكبر التحديات التي تواجه واضعي السياسات في تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة، فتكمن في كيفية معالجة عملية صنع القرارات التي تتجه على نحو مفرط صوب تحقيق أهداف قصيرة الأجل.

---

(٢) Business and Sustainable Development Commission Ideas for Action for a Long-Term and Sustainable Financial System.

(٣) World Bank, Private Participation in Infrastructure Database. متاح على الموقع التالي: https://ppi.worldbank.org/ (اطلع عليه في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨).

٣٧ - وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحولا نحو أفق استثماري بعيد المدى، بحيث تشكل الاستدامة عنصرا مركزيا. وبإمكان الحكومات استكشاف طرق لحفز المستثمرين المؤسسيين على اتباع نهج طويل الأجل، بوسائل منها إعادة النظر في الأطر التنظيمية. وقد وجدت فرقة العمل أن التفسير الصحيح للواجب الائتماني للمؤسسات الاستثمارية التي عليها التزامات طويلة الأجل يشمل تركيزا على المدى البعيد، وسيشمل جميع العوامل (بما في ذلك المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة) التي لها تأثير مادي على العائدات، لأن هذه سوف تحرك أداء الاستثمارات على المدى البعيد.

٣٨ - يمكن أن يضطلع ملّاك الأصول بدور قيادي في مواءمة حوافزهم مع الاستثمار الطويل الأجل، كالقيام، مثلا بربط التعويض بعوائد أطول أجلاً؛ وبإمكان وكالات التصنيف والخبراء الاستشاريين والمستشارين دعم المستثمرين، بتقييم المخاطر والعائدات على المدى البعيد. ويمكن أن تعمل الأمم المتحدة، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، بمثابة منبر للجمع بين مالكي الأصول والمديرين وغيرهم من الجهات المعنية، من أجل تبادل الخبرات مع المجتمع المالي وأصحاب المصلحة الآخرين، ولنشر معلومات عن فوائد الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وبإمكان فرقة العمل إجراء العمل التحليلي اللازم لدعم المناقشات في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نطاق أوسع، ومتابعة خطة عمل أديس أبابا.

٣٩ - ويمكن أن يؤدي تقديم حوافز إلى القطاع الخاص لاعتماد معايير عالمية بشأن السلوك التجاري المسؤول إلى تحسين المواءمة بين الأهداف الاجتماعية أو العامة والأهداف الخاصة. وتسلّم فرقة العمل أيضا بالحاجة إلى تحسين التعاريف، والمعايير، والقياس، والكشف عن الأثر البيئي والاجتماعي والإداري، وعن الصكوك الجديدة، كالسندات الخضر. وبالنظر إلى انتشار المبادئ التوجيهية المتنافسة في إعداد التقارير المتعلقة بالأنشطة التجارية، هناك حاجة إلى إدخال المزيد من التوحيد في مقاييس الاستدامة، وكفالة توافق المقاييس مع المعايير العالمية، لتجنب تكرار الجهود.

٤٠ - وفي نهاية المطاف، يلزم تطوير منتجات جديدة من أجل تعميم المراعاة التامة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويتفوق القطاع المالي في الابتكار عندما يكون هناك طلب، ويثير الافتقار الحالي لهذا الابتكار تساؤلات بشأن مدى الطلب على الاستثمارات التي لها تأثير بيئي واجتماعي وإداري، وبشأن ما إذا كان اختصاصيو الاستثمار يعرفون بالضرورة تفضيلات عملائهم موكليهم. ونظراً لعدم وجود استعراض منهجي لتفضيلات المستثمرين، فإن أحد الحلول البسيطة لهذا الأمر هو أن يوجه الخبراء الاستشاريون والمستشارون والسماسرة وغيرهم من المهنيين الماليين إلى المستثمرين والمستفيدين أسئلة عن تفضيلاتهم في ما يتعلق بالاستدامة، إلى جانب متطلبات مسألة ''اعرف زبونك'' الأخرى.

٤١ - وتقر فرقة العمل بأن الأسواق، حتى في حالة وجود آفاق طويلة الأجل، إلى جانب إدماج الدوافع المادية والبيئية والاجتماعية والإدارية للقيمة على المدى البعيد، قد لا توفر التمويل الكافي للتنمية المستدامة في بعض البلدان والقطاعات. وهذا هو الحال عندما لا تكون العوائد المعدلة حسب المخاطر تنافسية إزاء الفرص الأخرى، نتيجة للمخاطر العالية، مثلاً (أو العوامل الخارجية التي لا يضمّن تسعيرها في قرارات الاستثمار الخاصة). ويمكن استخدام أدوات تقاسم المخاطر، كالتمويل المختلط، لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة.

٤٢ - وبالإضافة إلى بذل مزيد من الجهود للحد من المخاطر المحلية، بإمكان الشراكات القائمة بين المستثمرين الأجانب والمحليين الذين لديهم دراية بالسياق المحلي، إلى جانب المصارف الإنمائية الإقليمية

والمحلية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الإنمائية التي لديها تلك الخبرة، أن تساعد في معالجة الاختلافات في التصورات المتعلقة بالمخاطر.

٤٣ - ويتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضا على مدى توجيه التمويل إلى أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان الضعيفة، كالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بطريقة شاملة للجميع، وكذلك إلى المشاريع البالغة الصغر والصغيرة، وإلى النساء، والفقراء، وشرائح المجتمع المحرومة. وبإمكان الحكومات أن تدرس إمكانية استخدام التمويل المختلط والآليات المماثلة من أجل حفز الاستثمار، بطرق منها توسيع نطاق أدوات التمويل المتاحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ومع ذلك، يلزم إجراء مزيد من التحليل لتصميم الأدوات المالية التي تستجيب للحالة الفريدة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل أقل البلدان نموا.

٤٤ - وتتيح رقمنة التمويل إمكانيات جديدة للنهوض بالتمويل الشامل ومواءمته مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فينبغي إدراج التكنولوجيا المالية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الخطط الإنمائية الوطنية المتصلة بالنظام المالي. وفي الوقت نفسه، يتعين وضع أنظمة فعالة لرصد أي مخاطر عامة أو استهلاكية قد تنشأ عن رقمنة التمويل.

٤٥ - ويمكن أن يساعد التعاون بين المؤسسات الدولية والهيئات التنظيمية ومنظمي مشاريع التكنولوجيا المالية في وضع معايير دولية للاستخدام الفعال للتكنولوجيا المالية. وتنطوي التكنولوجيا المالية أيضا على إمكانية خفض تكاليف التحويلات المالية. ويمكن أن تساعد التطبيقات الابتكارية في معالجة فقدان العلاقات القائمة على المراسلات المصرفية، وتوفير دفعة كبيرة للبلدان النامية التي تتلقى تحويلات مالية كبيرة.

التعاون الإنمائي الدولي

٤٦ - استجابة للاحتياجات الاستثمارية الضخمة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، ازداد التمويل العام على النطاق الدولي منذ عام ٢٠١٥، ولا تزال الجهود تبذل من أجل تحسين نوعيتها وفعاليتها. ويركز التعاون الإنمائي بصورة متزايدة على تعزيز قدرات البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية من القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة، وخاصة باستكشاف الدور الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الأخرى. كذلك تساهم البيئة الجيوسياسية الصعبة، واشتداد الأزمات البيئية وتواترها، في حدوث تحول نحو ربط التعاون الإنمائي على نحو أوثق بمعالجة التحديات من قبيل تغير المناخ، وتخفيف حدة النزاعات. وتتسق هذه الأولويات مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ولكن هناك احتمالاً بأن يؤدي تغيير أنماط تخصيص المعونة إلى نشوء ثغرات في التمويل في البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم، وفي مجالات الاستثمار البالغة الأهمية بالنسبة إلى تحقيق الهدف المتوخى وهو عدم ترك أحد متخلفاً عن الركب.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٦، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٠,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية، في مواصلة اتجاه طويل الأمد. كذلك فقد عُكس اتجاه الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا. ولكن المدفوعات الإجمالية المقدمة إلى البلدان التي هي في أمس حاجة إلى الموارد الميسرة، والتي هي أشد ضعفا أمام الصدمات الخارجية، شهدت ركودا في السنوات الأخيرة. فينبغي أن يستمر

مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية في الجهود التي يبذلونها للوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم، وأن يواصلوا زيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا والبلدان الضعيفة الأخرى.

٤٨ - وقد واصلت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية زيادة جهودها الرامية إلى تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية والمشورة في مجال السياسات لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وهي تضطلع بدور لا غنى عنه في تمويل أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ما يتعلق بالهياكل الأساسية، وفي كفالة أن تكون اعتبارات الاستدامة الاجتماعية والبيئية في صميم الاستثمارات التي ستوظّف في مسارات إنمائية حتى عام ٢٠٣٠ وبعده. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تواصل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تعزيز تعاونها، بما في ذلك في أعمالها المتعلقة بالتشخيص، وتقديم الدعم من أجل إعداد المشاريع والمساعدة التقنية، وتعزيز القدرات القطرية.

٤٩ - والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب آخذة في الاتساع من حيث النطاق والحجم، بما في ذلك بالتعاون داخل المناطق وفيما بينها. ومن شأن إبراز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة توثيق قيمته المضافة لأغراض التنمية المستدامة وتأثيره فيها، أن يدعما تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٥٠ - ويجري تخصيص حصة متزايدة من التمويل الإنمائي للأغراض المتصلة بالمناخ أو مواءمته معها. أما التمويل المتعلق بالمناخ فيوجه عبر العديد من الآليات والصناديق المتعددة الأطراف والثنائية، وهو ما يقدم للبلدان المستفيدة طائفة من الخيارات، وإن كان يسهم أيضا في تكوين مشهد معقد يجعل عملية رصد الوصول إلى هذا التمويل واستخدامه بفعالية، والإبلاغ عن ذلك، مسعىً مليئاً بالتحدي. وتكتسب الجهود التي يبذلها الصندوق الأخضر للمناخ، من أجل زيادة فرص الحصول على التمويل، أهمية بالغة في هذا الصدد، وينبغي أيضا أن يعمل مقدمو الخدمات الآخرون من أجل تبسيط إمكانيات الوصول، لا سيما بالنسبة للبلدان الضعيفة.

٥١ - ورغم أن التمويل الإنساني آخذ في الازدياد، فإنه أقل سرعة من نمو الاحتياجات إلى التمويل. فينبغي أن تواصل الجهات المانحة جهودها من أجل الوفاء بالتزاماتها إزاء الصفقة الكبرى في ما يتعلق بالتمويل الإنساني. وينبغي لهذه الجهات أيضا أن تواصل زيادة التمويل المتعدد السنوات والمرن، وزيادة الاستثمار في المساعدة الإنمائية المقدمة في سياق الأزمات، بهدف الحد من المخاطر وأوجه الضعف، ولبناء القدرة على الصمود.

٥٢ - ونظرا لأن عددا كبيرا من البلدان النامية قد خرج مؤخراً من أهلية الحصول على نوافذ تمويل بشروط ميسرة نتيجة لتحقيقها نموا قويا في الدخل الفردي، فهناك احتمال بأن تفقد القدرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الطويل الأجل والميسور التكلفة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ولما كان العديد من هذه البلدان هي بلدان صغيرة ومعرضة لمخاطر تغير المناخ، ينبغي تقديم دعم إضافي لإدارة الانتقال إلى مصادر تمويل جديدة في سياق أطرها الوطنية المتكاملة للتمويل. وينبغي استكشاف إمكانية الاستفادة على نطاق أوسع من الاستثناءات الحالية للأهلية القائمة أساسا على دخل الفرد، من قبيل الاستثناء الممنوح للدول الصغيرة الذي تقدمه الرابطة الدولية للتنمية. وقد استُحدثت أيضا في الآونة الأخيرة استثناءات لجعل التمويل الذي يقدم بشروط غير ميسرة متاحا للبلدان المنخفضة الدخل لصالح المشاريع التي تنطوي على إمكانات لتحقيق عوائد قوية، وذلك عبر مرفق تعزيز التمويل التابع للمؤسسة

الإنمائية الدولية، المصـــمم لزيادة التمويل المخصـــص لبلدان محددة و/أو لعمليات إقليمية، في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. واســتناداً إلى هذه التجربة، ينبغي أن تنظر المصــارف الإنمائية في اعتماد مزيد من المرونة في ما يتعلق بالوصول إلى مصادر التمويل المناسبة رهناً بخصائص المشروع.

٥٣ - ويركز مقدمو خدمات التعاون الإنمائي بصــورة متزايدة على قدرة التمويل الإنمائي على حشــد المزيد من التمويل الخاص أو التجاري، الذي غالبا ما يشار إليه بأنه تمويل مختلط، وذلك بهدف تعظيم أثر الموارد الميسـرة العامة الشـحيحة، وتعبئة التمويل الذي لولا ذلك ما كان ليصـبح متاحاً للاسـتثمارات في أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضًا أن يعمل مقدمو التعاون الإنمائي مع البلدان المضيفة على المستوى الاســتراتيجي لكفالة أن تكون الأولويات في حافظات مشــاريعهم متوائمة مع الأولويات الوطنية، وأن تكون ترتيبات التمويل المختلط للمصــلحة العامة. ومن أجل زيادة فعالية التمويل المختلط، عملت الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل تحديد مبادئ لمزج التمويل. فينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في كيفية ارتباط هذه المبادئ بالتزامات متصــلة بكل منها في خطة عمل أديس أبابا والمبادئ الشــاملة لفعالية التنمية، وأن يناقش هذه العلاقة في منتدى عالمي، كمنتدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية أو منتدى التعاون الإنمائي.

٥٤ - ويشـهد اسـتخدام أدوات التمويل المختلط نموا سـريعا، لكنه حتى الآن تجاوز إلى حد بعيد أقل البلدان نموا. ومع تحول التمويل المختلط إلى وسـيلة ذات أهمية متزايدة، وحيث تبين حتى الآن أن التمويل المختلط أشــد صــعوبة، ســيحتاج مقدمو التعاون الإنمائي إلى اتخاذ خطوات لكفالة ألا تشــهد البلدان الضــعيفة انخفاضًــا في حصــتها الإجمالية من التمويل الإنمائي الدولي، ســواء بزيادة الاســتثمارات العامة التكميلية، وباستكشاف الكيفية التي يمكن بها زيادة فعالية توزيع التمويل المختلط في السياقات الصعبة.

٥٥ - وكان من شأن التركيز على النتائج أن جعل التعاون الإنمائي فعالا على نطاق خطة عام ٢٠٣٠ ومختلف وســائل تنفيذها. واســتجابةً لذلك، يعمل العديد من الجهات الفاعلة من أجل تحســين نوعية التعاون الإنمائي وأثره وفعاليته، بطرق منها أن تكون التدخلات داعمة للملكية القطرية. غير أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود ، على ســبيل المثال، في ما يتعلق بالمعونة المشــروطة. ورغم أن حصــة المعونة المشـروطة قد انخفضـت في عام ٢٠١٦، وهو ما أدى إلى خفض تكاليف المعاملات وتعزيز الاقتصـادات المحلية، ينبغي للجهات المانحة أن تضـاعف ما تبذله من جهود بتحرير المعونة من الشـروط، لا سـيما وقد أصبحت تنمية القطاع الخاص أولوية أكبر.

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

٥٦ - أقرت الدول الأعضــاء في خطة عمل أديس أبابا بأن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصــادي الشامل والحد من الفقر. وفي الوقت نفسه، إذا لم ينفذ المزيج الصحيح من السياسات، فقد تترك التجارة بعض الأفراد والمجتمعات متخلفين عن الركب. ولذلك، دعا القادة السياسيون إلى وضع سياسات تكفل تقاسم منافع التجارة على نطاق أوسع[٤]. وللسياسات التكميلية في مجالات تتضمنها خطة عام ٢٠٣٠، كالســياســات الرامية إلى تعزيز النمو، وتوفير العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والإســكان، وتعميم الخدمات المالية والهياكل الأساسية، دور أيضا في تخفيف عبء التكيف. وبإمكان أعضاء منظمة التجارة

(٤) انظر، على سبيل المثال، البيان الصادر عن مؤتمر قمة هانغدجو لمجموعة العشرين (A/71/380، المرفق).

العالمية أن يظهروا قيادتهم بتأكيد التزامهم بممارسة تجارة تتسم بالانفتاح والإنصاف والمنفعة المتبادلة، بوصفها دافعاً رئيسيا للنمو الاقتصادي، ومحركا رئيسيا لتحقيق الرخاء.

٥٧ - والبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، تدرك أن زيادة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتجارة تتطلب تنويع إنتاجها. فالاستثمار والوصول إلى الأسواق على النحو الملائم ضروريان في هذا الصدد. وقد التزم المجتمع الدولي بدعمها من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة، وبتقديم الدعم من أجل تيسير التجارة، ومواصلة الوصول التفضيلي إلى الأسواق بالنسبة لصادرات أقل البلدان نموا. فالمساعدة التقنية الهادفة وبناء القدرات المتصلة بالتجارة، أساسيان لإدماج البلدان الضعيفة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في نظام التجارة، وكفالة عدم تركها متخلفة عن الركب.

٥٨ - وقد أثرت الاتجاهات الناشئة في السنوات الأخيرة، من قبيل اتساع نطاق الربط الشبكي على الصعيد العالمي، بصورة متزايدة على التجارة الدولية، وعززت مساهمة التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإن التجارة الإلكترونية تحدث تحوّلا في الأعمال التجارية على النطق العالمي، وتفتح أسواقاً دولية، بما في ذلك ما يتعلق بالمشاريع المتناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم، وقد توفر إمكانات غير مستغَلّة لتعزيز نمو تجارة شاملة للجميع في البلدان النامية. فينبغي لمقرري السياسات استكشاف الفرص المتاحة من أجل تشجيع المزيد من النمو في التجارة الإلكترونية عبر الحدود لاغتنام الفرص الملائمة لتحقيق التنمية، وتهيئة الظروف والإجراءات والموارد لما فيه المصلحة العليا للتنمية الشاملة للجميع.

٥٩ - ويولي المستهلكون والمؤسسات التجارية على الصعيد العالمي مزيدا من الاهتمام لأثر التجارة على الاستدامة الاجتماعية والبيئية[٥]. وينعكس هذا في تعزيز الأحكام التي تتناول شروط العمل، وتمكين المرأة و/أو الاستدامة البيئية في اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تشكل هذه التدابير عن غير قصد حواجز غير جمركية على الصادرات من البلدان النامية. وهناك ما يسوّغ إجراء حوار مفتوح بشأن مواءمة الاتفاقات التجارية الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها تعميم المساواة بين الجنسين ومعايير العمل الأساسية.

٦٠ - ولتمويل التجارة دور أساسي في تمكين تدفقات التجارة العالمية، وتوليد القيمة الاقتصادية والدفع من أجل تحقيق الاندماج، بمساعدته البلدان النامية على المشاركة في التجارة العالمية. ومن شأن تخفيف القيود على المعروض من التمويل التجاري وتمويل سلسلة الإمداد، بما في ذلك الائتمان وتخفيف حدة المخاطر في المناطق التي تكون فيها إمكانات التجارة هي الأكبر، أن يساعد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو، ودعم تنمية أفقر البلدان. وبإمكان وكالات ائتمان التصدير ومصارف التنمية المتعددة الأطراف استكشاف إمكانية مواصلة تطوير برامج تمويل التجارة وسلسلة الإمداد. ويمكن تعزيز تمويل التجارة بالتشجيع على توحيد أدوات تمويل التجارة، والتنفيذ المتسق لتدابير مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، واللوائح المتعلقة بمسألة ''اعرف زبونك'' على نطاق الولايات القضائية.

(٥) Trade and Environment Review 2016: Fish Trade (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 16.II.D.10).

الديون والقدرة على تحمّل أعبائها

٦١ - في الوقت الذي تواجه فيه الحكومات احتياجات تمويلية كبيرة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومع اشتداد الظروف المالية العالمية، يواجه العديد من البلدان قيودا في جمع الموارد بسبب ارتفاع أعباء ديونها. وهناك مخاطر تتعاظم جراء دورة متجددة من أزمات الديون والاضطرابات الاقتصادية، وهو ما يشكل تحديا كبيرا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تحسن التوقعات الاقتصادية العالمية فقد تدهورت المؤشرات المتعلقة بخدمة الديون لدى البلدان النامية خلال العام الماضي، وزادت مواطن الضعف، ولا سيما في العديد من البلدان التي سبق أن استفادت من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. وشهد العديد من البلدان المنتجة للموارد الطبيعية تراكما سريعا في ديونها، حيث حاولت الحكومات تخفيف الصدمة الناجمة عن هبوط أسعار السلع الأساسية. وتتجلى التوترات أيضا في العديد من البلدان التي تشهد نزاعات أو اضطرابات سياسية، وفي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تظل عرضة للكوارث الطبيعية.

٦٢ - وتؤكد صدمات الديون الأخيرة الحاجة إلى اتخاذ تدابير معززة لإدارة مواطن الضعف، بوسائل منها تحسين القدرات على إدارة الديون في العديد من البلدان النامية. ولطالما عرض المجتمع الدولي تقديم المساعدة الفنية في إدارة الدين العام، بما في ذلك على المستوى دون الوطني وبما يتجاوز التزامات الحكومة المركزية. وقد وضع أيضاً أدوات تحليلية لتقديم المشورة للحكومات بشأن جوانب الضعف الناشئة. غير أن فعالية الأدوات يتوقف على توافر معلومات شاملة لدى السلطات المركزية بشأن الالتزامات المالية لجميع الوحدات والمستويات الحكومية. ويحتاج المدينون إلى تحسين قدراتهم على رصد وتحليل تطورات الديون، وهو ما سيتطلب جمع بيانات أفضل وأوسع نطاقا. وللدائنين دور يؤدونه في هذه الجهود بأن يجعلوا شروط الإقراض وأحكامه علنية ومباشرة وسهلة التتبع.

٦٣ - وقد سلط موسم الأعاصير في المحيط الأطلسي لعام ٢٠١٧، الضوء على ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية، ولكنه أوضح أيضا أن الصكوك المبتكرة، من قبيل صكوك الديون الحكومية المشروطة التي تقلل مدفوعات خدمة الدين أو ترجئها في أوقات الأزمات المالية، يمكن أن تحد من الضغوط المالية. وقد تولى صندوق النقد الدولي مؤخراً التحقيق في عدة مقترحات بشأن هذه الصكوك. ويمكن أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات للمساعدة في تحقيق إمكانات هذا السوق، بطرق منها وضع عقود نموذجية ومعايير مشتركة، وتقديم الدعم التقني، وعلى نحو أكثر طموحا، زيادة استخدام هذه الصكوك في الإقراض الرسمي. وتقوم فرقة عمل من المؤسسات الإقليمية بالتحقيق في اقتراح إضافي مقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمقايضة الديون الخارجية المخفضة لبلدان منطقة البحر الكاريبي باستثمارات في مجال التكيف مع تغير المناخ. وثمة ما يسوّغ إجراء تحليل تفصيلي إضافي لهذا الاقتراح، بغية تنفيذه في عدد محدود من البلدان على أساس تجريبي. ويمكن أيضا النظر في استخدام أدوات إضافية لكفالة عدم ترك البلدان النامية المتأثرة بالكوارث تعالج وحدها مسألة تزايد أعباء الديون في الأجل الطويل.

٦٤ - وقد تؤدي التغييرات في تركيبة الديون للبلدان الناشئة والبلدان النامية إلى جعل حالات الإعسار في المستقبل أشد تعقيدا للتصدي له، مع اكتساب شركاء التنمية غير التقليديين أهمية متزايدة. وهناك أيضا التزامات متعاظمة تجاه مؤسسات تمويل إنمائية جديدة متعددة الأطراف، وإن لم يوجد حتى الآن فهم على الصعيد العالمي لما إذا كانت تلك الديون ستحصل على أقدمية في السداد مماثلة لتلك التي

تحصل عليها الديون المستحقة لمقرضي التنمية التقليديين المتعددي الأطراف والإقليميين[٦]. ويوفر نادي باريس للدائنين الصناعيين القطريين منتدى للتنسيق الرسمي للدائنين، وإن كان لا يشمل جميع البلدان في الوقت الحاضر. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى إعادة النظر في الآليات الرسمية لتعاون الدائنين في ما يتعلق بمعالجة هذه المسائل. وفي حين ينبغي أن تنص عقود السندات المحسنة، بما في ذلك تلك التي تستفيد من شروط العمل الجماعي المعززة، على ما يجعل المقترضين أقل عرضة للتقاضي من جانب صناديق الديون المتعثرة (التي يطلق عليها ''الصناديق الانتهازية'')، فإن هذه الشروط المحسنة لا ترد إلا في ٢٧ في المائة فقط من سندات الأسواق الناشئة المعلقة. فينبغي أن يواصل المجتمع الدولي النظر في السبل الكفيلة بتعزيز معالجة المكونات الرئيسية للديون السيادية في عمليات التسوية. وفي هذا السياق، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز النهج القائم على السوق بالتوسع في استخدام شروط معززة في عقود الديون. وينبغي أيضا أن يستكشف أوجه التكامل والتضارب في المبادرات القائمة لتحديد المبادئ والتوجيهات المتعلقة بمسؤوليات المدينين والدائنين في عمليات الاقتراض التي تقوم بها الهيئات السيادية وعمليات إقراضها، تماشيا مع الالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا، بالعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد العالمي.

معالجة المسائل العامة

٦٥ - تشدد خطة عمل أديس أبابا على أهمية تماسك النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية واتساقها دعما للتنمية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تحتاج الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل فحسب، بل هي بحاجة أيضاً إلى مؤسسات وطنية ودولية تفي بالغرض وتيسر الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٦٦ - وقد أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ الثغرات التنظيمية والحوافز غير المتوازنة في النظام المالي الدولي. وكان الهدف من الإصلاحات التي أُدخلت على نظام الرقابة المالية في أعقاب الأزمة هو معالجة تلك الشواغل. ويتولى مجلس تحقيق الاستقرار المالي، والهيئات المعنية بوضع المعايير التنظيمية المالية، رصد تنفيذ الإصلاحات التنظيمية في فترة ما بعد الأزمة، والآثار المترتبة على الإصلاحات المتعلقة بالوساطة المالية، بما في ذلك ما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل الطويل الأجل. وينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ الإصلاحات التنظيمية المالية المتفق عليها، مع البقاء يقظة في مراقبة النتائج غير المقصودة والفجوات التنظيمية الجديدة التي قد تنتج عن الابتكارات في المجال المالي.

٦٧ - وقد ساعدت التدابير المالية الاحترازية لما بعد انتهاء الأزمات، إلى جانب التنسيق على النطاق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي، في دعم تهيئة بيئة اقتصادية دولية أكثر استقرارا. ومع ذلك، وكما ذكر آنفا، فإن العالم لا يزال ضعيفا أمام التقلبات الاقتصادية والمالية. وبعد ما يقرب من عقد من السياسات النقدية المتساهلة في العديد من البلدان، يمكن أن تؤدي أسعار الفائدة العالمية المتصاعدة إلى هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية، وهو ما يؤدي إلى تقلب أسعار العملات، وزيادة مخاطر العجز عن تسديد الديون، والآثار المترتبة على ذلك في الاقتصاد الحقيقي. وهناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة لمواصلة

(٦) تشير عبارة الدائنين المتعددي الأطراف إلى الجهات المقرضة الرسمية التي لديها أكثر من مساهم واحد والتي تقدم ائتمانات غير تجارية إلى جهات سيادية أخرى، وليس لديها عضوية مفتوحة.

الحد من المخاطر الشاملة وتعزيز نظام مالي ونقدي عالمي قوي ومستقر ومستدام. وينبغي للبلدان ذات الاقتصادات الهامة الشاملة أن تواصل وضع سياسات مالية كلية ومالية متماسكة.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، يواجه العالم تحديات متزايدة بسبب الكوارث التي تسبب حالات الطوارئ الإنسانية وتعكس مسار التقدم الإنمائي. وقد أدى عدد من المبادرات التي اتخذت خلال العقد الماضي إلى زيادة توافر الموارد المالية الدولية المتسمة بالصرف السريع لاستخدامها أثناء الأزمات الاقتصادية والمالية، وبعد وقوع الكوارث. ولتيسير تقييم هذه الجهود، وُجهت الدعوة إلى فرقة العمل، في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، لعام ٢٠١٧، لإعداد قائمة جرد لصكوك الصرف السريع.

٦٩ - ويشكل بعض صكوك الصرف السريع جزءاً من شبكة الأمان المالي العالمية المتعددة الطبقات المتعلقة بمعالجة الأزمات الاقتصادية. ويشكل بعض صكوك الصرف السريع جزءاً من شبكة الأمان المالي العالمية المتعددة الطبقات لمعالجة الأزمات الاقتصادية. وقد عُززت شبكة الأمان المالي العالمية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، ينبغي للحكومات أن تواصل العمل من أجل إزالة الثغرات في التغطية، وكفالة توافر مستويات تمويل كافية، وزيادة مرونة التمويل، وتعزيز معاكسته للدورات الاقتصادية. وقد أدى تطوير مؤسسات إقليمية، وصكوك ثنائية جديدة، إلى توسيع نطاق توافر الموارد للعديد من البلدان، غير أن العديد من الصكوك لم تُختبر في الممارسة العملية. وتوصي فرقة العمل ببذل جهود متواصلة لتحسين التنسيق بين مختلف عناصر شبكة الأمان المالي العالمية، وهو ما يكفل جعل الردود المجمعة كافية وسريعة بما يكفي لمواجهة شدة التحديات المحتملة.

٧٠ - ويصف الجرد أيضاً البرامج المستخدمة في تجميع المخاطر المتعلقة بالكوارث ليتسنى تحسين إدارتها. وفي الوقت الراهن، يعمل المجتمع الدولي بصفته ''هيئة تأمين الملاذ الأخير'' في حالات الطوارئ، بواسطة نظام مخصص للاستجابات الطوعية، ولكن البطء في تمويل الاستجابة الإنسانية التقليدية، أو عدم كفايته، يحدّان، في بعض الحالات، من كفاءة الجهود الرامية إلى مساعدة المحتاجين وفعاليتها. وهذه التدابير اللاحقة لا تحفز على الحد من مخاطر الكوارث. فينبغي أن يعمل المساهمون في الاستجابة للكوارث ما من شأنه إعادة مواءمة التمويل الذي يقدمونه، بنقل عمليات توفير الصناديق والصكوك المتعلقة بالتشارك في تحمل المخاطر من مرحلة لاحقة لوقوع الكوارث إلى مرحلة سابقة لوقوعها، ومن ثم تحسين كفاءة الاستجابة والقدرة على التنبؤ بها وسرعتها. وينبغي أن تكون ثمة زيادة في التركيز على التأهب تشمل وضع صكوك تشمل في تصميمها حوافز بشأن الحد من المخاطر وتيسر ''إعادة البناء على نحو أفضل''. ويمكن أن يؤدي توسيع عمليات التشارك في تحمل المخاطر وتنويعها إلى خفض تكاليف الحماية وتحسين استدامتها. ويمكن أن تشكل الصكوك الشبيهة بصكوك التأمين مكملاً مفيدًا للأموال المجمعة؛ وإن كان تنويع المخاطر بفعالية يتطلب مشاركة عدد كاف من البلدان. ولتوسيع نطاق الشمول، توصي فرقة العمل بأن يقدم المانحون إلى أقل البلدان نموا، وغيرها من البلدان الضعيفة، المساعدة في عملياتها السيادية المتعلقة بالتشارك في تحمل المخاطر.

٧١ - وتعمل الأمم المتحدة أيضا من أجل أن تكون قادرة على أداء الدور المنوط بها لأغراض خطة عام ٢٠٣٠، وقد اقترح الأمين العام إجراء إصلاحات على نطاق المنظومة لتعزيز التماسك المؤسسي للأمم المتحدة في ما يتعلق بالتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات. ومن المكونات الرئيسية لهذه الإصلاحات إجراء إعادة هيكلة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي،

بما في ذلك وضع مقترحات لإصلاح نظام المنسقين المقيمين، واستحداث اتفاق للتمويل. ويمكن أن يساعد اعتماد إصلاحات للجهاز الإنمائي في تعزيز التماسك المؤسسي، وزيادة قدرات الجهاز، وتعزيز نهج شراكته على المستوى القطري للمساعدة في تحقيق طموح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٧٢ - يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار وسائل رئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يفتح إمكانيات جديدة للتصدي للتحديات الإنمائية على المدى البعيد. ويؤدي تطور التكنولوجيات السريع إلى تغيير مشهد التمويل الإنمائي، فيخلق بذلك فرصاً في جميع مجالات العمل الواردة في خطة عمل أديس أبابا.

٧٣ - وتأتي هذه التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب هذا التغير التكنولوجي. وقد أدى التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية إلى حدوث زيادة كبيرة في الترابط الرقمي، وفي تخزين البيانات الرقمية، وفي القدرات المتعلقة بإجراء التحليلات بتكاليف منخفضة. ويمكن أن يكون للذكاء الاصطناعي، الذي يجعل الآلات والحواسيب تتعلم كيف تحل المشاكل بمفردها، تأثيرات تحويلية في العديد من قطاعات الاقتصاد - وفي ذلك ما يستوجب أن توظف الابتكارات للمصلحة العامة، وأن تسترشد بخطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا.

٧٤ - وفي الواقع، فإن القوة التحويلية للتكنولوجيا تثير تحديات ومخاطر معقدة تتعلق بالأخلاقيات، وبالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبحقوق الإنسان. وتُحدث سرعة وتيرة التغير التكنولوجي ضغوطاً شديدة، في مجال التكيف، على الاقتصادات والمجتمعات، في حين يجنح فهمنا لآثارها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إلى التطور بوتيرة أبطأ من التكنولوجيا نفسها. ثم إن إمكانيات الوصول إلى هذه التكنولوجيات السريعة التطور، والقدرة على تكييفها والاستفادة منها، موزعة على نحو غير متكافئ داخل البلدان وفيما بينها. وتتغير متطلبات المهارات بسرعة، وهو ما قد يزيد حجم الفجوة الرقمية في المهارات. وقد تواجه النساء والفتيات، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية، عوائق إضافية تحول دون الوصول إلى التكنولوجيا واستخدامها.

٧٥ - وتتجلى إحدى المخاطر التي كثيرا ما يتم تحديدها في أن التغيير التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى فقدان وظائف وإلى زيادة الاستقطاب في أسواق العمل. ولكفالة أن يتم تقاسم فوائد التكنولوجيا على نطاق واسع، ينبغي للبلدان أن تضع سياسات لدعم التعلم واكتساب المهارات مدى الحياة للجميع. وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة الكبيرة في العمل الحر والأشكال الجديدة للعمالة تتطلب وضع سياسات يجري تكييفها وتعزيزها بشأن العمالة والحماية الاجتماعية. ولمواجهة أوجه التفاوت المستمرة بين الجنسين وتحسين إدماج الفئات المهمشة، ينبغي أن تشدد هذه السياسات على حصول النساء وأفراد جميع الفئات الاجتماعية على حصتهم العادلة في فرص العمل اللائق.

٧٦ - وفي مجال التمويل الإنمائي، يمكن أن تساعد التكنولوجيات الجديدة في التغلب على أوجه الضعف في إنفاذ العقود، وتحسين الإجراءات الإدارية، وزيادة إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية لأولئك الذين لا يحصلون حاليا على القدر الكافي من الخدمات اللازمة، ومعالجة الثغرات في البيانات. ولكن الفرص لن تكون متاحة إلا للأشخاص الذين تتوافر لهم إمكانيات الوصول إلى التكنولوجيا، ولذلك فإن حصول الأفراد والشركات على التكنولوجيات الجديدة، والمنابر ونظم الدفع الإلكترونية أمر

بالغ الأهمية. وينبغي للحكومات تكييف أطرها التنظيمية لسد الثغرات في الوصول إلى التكنولوجيا، إلى جانب إدارة المخاطر، وينبغي لواضعي السياسات أيضا أن يكونوا استباقيين في معالجة المخاطر الناشئة في ما يتعلق بالخصوصية والاستقرار المالي والسلامة المالية.

٧٧ - ويشكل تعزيز الفوائد التكنولوجية وتقاسمها على نحو عادل تحديات كبيرة بالنسبة لواضعي السياسات. ويتعين أن تكون الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالابتكار واسعة النطاق ومتسقة مع السياسات الصناعية وسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التعليمية والاجتماعية والعلمية وتلك المتصلة بالتكنولوجيا والابتكار، وهي السياسات التي ينبغي أن تدعم طابع الشمول في هذه الاستراتيجيات. فالتعاون الدولي وتقديم الدعم في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار يظلان بالغي الأهمية وينبغي توسيع نطاقهما، لا سيما بالنسبة لأفقر البلدان وأضعفها، بهدف مساعدة البلدان النامية على استيعاب التكنولوجيات والابتكارات الرئيسية، وتطويرها وإدماجها وتعزيزها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

البيانات والرصد والمتابعة

٧٨ - من حيث النطاق والعمق، بلغت البيانات المطلوبة التي يتعين استيفاؤها من أجل التنفيذ الكامل لأطر رصد أهداف التنمية المستدامة، وتمويل النتائج الإنمائية، حدوداً غير مسبوقة. ويتطلب الإطار بيانات مصنفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة على الصعيد الوطني، حتى لا يُترك أحد لم يشمله العد. ويتطلب رصد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بيانات غير مدرجة في عملية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتسعى فرقة العمل، بالرغم من مواردها المحدودة، إلى تجميع البيانات ذات الصلة الموجودة؛ ومع ذلك لا توجد عملية مركزية لسد الثغرات في البيانات التي حددتها فرقة العمل في تقريرها لعام ٢٠١٧.

٧٩ - فينبغي بذل جهود كبيرة من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، ومن ثم توفير البيانات والإحصاءات اللازمة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا. فتمويل الجهود الرامية إلى تحديث النظم الإحصائية الوطنية أمر أساسي، إذ لم يبلغ حجم الدعم المقدم من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية لجميع مجالات الإحصاءات سوى ٠,٣ في المائة من مجموع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما يقل كثيرا عما هو مطلوب. فينبغي للجهات المانحة أن تنظر في زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لدعم النظم الإحصائية.

٨٠ - وتتسم التحديات التي تواجَه في جمع البيانات بالشدة على وجه الخصوص بالنسبة لمجالات البيانات المتصلة بالمسائل الجنسانية. وعلى الرغم من حدوث زيادة في توافر البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لسد الثغرات. ومن أجل التغلب على تلك التحديات، بإمكان الدول الأعضاء أن تضع خططاً لتطوير نظم وطنية متكاملة للإحصاءات الجنسانية في استراتيجياتها الأوسع نطاقا. وقد سبق أن أوصت فرقة العمل بأن لا تكون سياسات الدول الأعضاء ''مراعية للاعتبارات الجنسانية'' فحسب، بل وينبغي أن تسعى بنشاط إلى تحقيق هدف المساواة بين الجنسين؛ غير أن هذا لن يكون متيسرا إن لم يكن في متناول واضعي السياسات معلومات مفصلة حسب نوع الجنس. فينبغي للدول الأعضاء تعزيز جهودها الرامية إلى إنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وينبغي لها أيضاً تعميم استخدام الإحصاءات الجنسانية لتحسين تصميم السياسات وتنفيذها.

٨١ - وهناك حاجة أيضا إلى إحراز مزيد من التقدم بشأن البيانات المتعلقة بالقطاع المالي وأوجه الهشاشة المالية. وقد أحرزت الاقتصادات المشاركة تقدماً كبيراً خلال السنة الأولى من المرحلة الثانية من مبادرة مجموعة العشرين المتعلقة بالثغرات في البيانات، على الرغم من بعض التحديات الرئيسية التي ووجهت في تنفيذ بعض التوصيات. ومن المسائل الأخرى أن هذه التحديات تتعلق بتجميع إحصاءات مالية حكومية خارج نطاق الحكومة المركزية؛ وحسابات قطاعية، بما في ذلك تفاصيل عن الأنشطة المصرفية الموازية؛ وتبادل بيانات تفصيلية. والتغلب على تلك التحديات أساسي لتزويد واضعي السياسات بالبيانات اللازمة لرصد مخاطر القطاع المالي، وتحليل الأوضاع المالية، وفهم الترابط المالي عبر الحدود.

٨٢ - وأخيرا، يسلط التقرير الضوء على الشفافية والمساءلة بوصفهما يشكلان مسألة بالغة الأهمية. ومن شأن الجهود الرامية إلى تحقيق الشفافية، سواء كانت متعلقة بمسائل الضرائب أو مستويات الديون أو البيانات التجارية والجمركية، أن تكون أكثر نجاحا لو كان أساس تبادل المعلومات أكثر اتساقا. ويسلط التقرير الضوء على الجهود المبذولة لتحسين استخدام الرموز المحددة لهوية الكيانات القانونية في بيانات القطاع المالي؛ على سبيل المثال، يمكن أن تكون الكيانات العامة التي تصدر أوراقا مالية قدوة في هذا الصدد وتحصل على محدِّد هوية للكيانات القانونية خاص بها. ويمكن ربط جهود الشفافية، وجعلها أكثر قابلية للتشغيل المتبادل، بحيث يتسنى لواضعي السياسات الحصول على بيانات أفضل، واتخاذ قرارات أكثر فعالية تقرّب العالم من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعا - الطريق إلى الأمام

٨٣ - بناء على النتائج المستقاة من تقرير عام ٢٠١٨، تنظر فرقة العمل في تركيز تقريرها لعام ٢٠١٩ على تقديم صورة متكاملة عن تمويل التنمية المستدامة من منظور قطري وعالمي. وسيستند التحليل إلى الجهود الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بشأن تقييمات التمويل الإنمائي وأطر التمويل الوطنية المتكاملة، وبشأن خرائط الطريق للنظم المالية المستدامة، وبشأن الأعمال التحليلية المتصلة بذلك. ويمكن أن يدعم هذا النهج الشامل إجراء تقييم أوسع نطاقا للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في ما يتعلق بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل متابعة التنمية لعام ٢٠١٩، وبالحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وبالإضافة إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز في جميع مجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا، سينظر التحليل المواضيعي لفرقة العمل أيضا في موضوع عام ٢٠١٩ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو ”تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة“، وأهداف التنمية المستدامة، الذي سيخضع لاستعراض متعمق في عام ٢٠١٩.